الخطة الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية

في الفترة من ٢١ - ٢٢ مارس ٢٠٠٦م اقيمت في صالة اجتماعات الهيئة العامة للبيئة فرع عدن ورشة عمل حول : «التكيف مع الغيرات المناخية»، على اعتبار ان التغيرات المناخية صارت امرا واقعا ومؤكدا من خلال بحوث ودراسات علماء المناخ ومن خلال الظواهر المناخية المتقلبة في العالم وذوبان الجليد بوتيرة متسارعة.

والهدف من هذه الورشة ارساء صيغة لخطة وطنية او برنامج وطني للتكيف مع التغيرات المناخية من خلال تحديد اهم المتطلبات الآنية والعاجلة، للدول الاقل نموا، واليمن احداها، في قطاعات المياه والزراعة والمناطق الساحلية، هذه القطاعات الاكثر تأثرا بالتغيرات المناخية، او المتوقع تأثرها، قبل غيرها، بالتغيرات المناخية.

عمر السبع

ولقد اعد الاخ انور عبدالعزيز نعمان «البرنامج الوطني للتكيف مع التغيرات المناخية» وفيه اوضح الهدف الاساسي من البرنامج الوطني، كما اشار ان حلقة العمل تهدف الى:

– عرض ومراجعة اجراءات التكيف المقترحة مع التغيرات المناخية لقطاعات المياه والزراعة والمناطق الساحلية.
– عرض ومراجعة المعايير الوطنية.
– عرض ومراجعة القائمة المختصرة من اجراءات التكيف.
– ترتيب الاجراءات وفقا للمعايير الوطنية المتفق عليها.
– عرض مقترحات المشروعات وترتيبها حسب الاولوية.

وفي ورقة عمل الاخ انور عبدالعزيز شكل مختصر لمراحل عمل المجموعات مدخلاتها المعايير الوطنية المقترحة الى تطبيقها والانتقال من القائمة المطولة للاجراءات الى القائمة المختصرة لها، والمخرجات النهائية : مشروعات التكيف.

اما خطوات العمل في طريق ارساء البرنامج الوطني فموجزة كالتالي :

– تم تشكيل فرق العمل المختلفة وفقا لخطة عمل البرنامج.
– تم اعداد التقارير متضمنة اجراءات التكيف في كل من قطاع موارد المياه، الزراعة، المناطق الساحلية.
– وضع الآراء والمقترحات والملاحظات من المشاركين من مختلف الجهات.
– اعداد معايير وطنية لترتيب اجراءات التكيف حسب اهميتها.
– اعادة صياغة الاجراءات وغربلتها واعادة ترتيبها وفقا للمعايير الوطنية.
– عرض الاجراءات مرة اخرى على الجهات المعنية بصورتها المعدلة.
– اعداد مقترحات المشاريع وفقا للاجراءات وعرضها على الجهات المعنية.
– صياغة وثيقة البرنامج بصورتها النهائية عرضها على السلطات العليا لاقرارها.
– تسليم الوثيقة رسميا الى سكرتارية اتفاقية تغير المناخ بهدف تمويل المشاريع المقترحة.

واستمعنا في الحلقة الى ورقة عمل الدكتور عمر حسن السقاف الموسومة بـ«اختيار اجراءات التكيف والمشاريع ذات الاولوية» والتي تصب في اطار الخطة الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية yemen napa

حيث يبدأ الدكتور عمر السقاف ورقة العمل بالسؤال التالي : «لماذا نحتاج الى معايير الاختيار؟».

ثم يوضح في شكل هندسي المدخلات واهداف الخطة الوطنية والدليل الارشادي لاعدادها وما افرزته من قائمة طويلة باجراءات التكيف وتحديد المنافع للمجموعات الاكثر عرضة للتغيرات المناخية والمعايير الوطنية وكذا طريقة تحديد الاولية للخروج بقائمة قصيرة باجراءات التكيف وصولا الى تفنيذ المشاريع المتوخاة.

وقد خلص الدكتور السقاف الى العايير المقترحة لاختيار اجراءات التكيف ذات الاولوية لكل من قطاعات المناطق الساحلية وقطاع الاسماك وقطاع المياه بالمعايير التالية:

– المساهمة في التنمية المستدامة.
– تأمين سبل العيش للمجتمعات المحلية.
– التخفيف من الفقر.
– التكامل مع الاتفاقيات البيئية متعددة الاطراف.
– فعالية الكلفة.

اما قطاع الزراعة فقد استبدل المعيار الاول الخاص بالمساهمة في التنمية المستدامة بمعيار الامن الغذائي وبقيت المعايير الاربعة الاخيرة منسجمة مع قطاع المناطق الساحلية وقطاع الاسماك وقطاع المياه.

وقد وزعت خلال ورشة العمل استمارات استبيان لاختيار اجراءات التكيف ذات الاولوية بواسطة طريقة التحليل متعدد المعايير للقطاعات الثلاثة المشاركة في الحلقة بهدف مشاركة كل الاطراف المعنية في الخطة للوصول الى خطة جماعية مدروسة وغير مرتجلة، لتستخرج من هذه الورشة التقييم النهائي لاجراءات التكيف مع التغيرات المناخية وصولا الى تحقيق الصياغة النهائية لوثيقة البرنامج الوطني للتكيف مع التغيرات المناخية.

نافذة

التكيف مع التغيرات المناخية في ورشة

اختتمت يوم امس الاربعاء فعاليات ورشة العمل الخاصة بالبرنامج الوطني للتكيف مع المتغيرات المناخية التي استمرت ليومين ٢١ - ٢٢ مارس ٢٠٠٦م.

وبحضور اكثر من خمسين مشاركا ومشاركة على مستوى محافظتي عدن ولحج يمثلون عددا من المرافق الحكومية والمنظمات غير الحكومية كوزارة الثروة السمكية، والمياه والبيئة ووزارة الصحة والزراعة والمناطق الساحلية وعددا من الجهات ذات العلاقة.

ركزت جلسات الورشة على ثلاثة محاور ومن خلال الثلاثة القطاعات المذكورة.

ونوقشت الاوراق التي قدمت خلال خطة البرنامج حول دور تلك القطاعات وترتيب اجراءات التكيف مع المتغيرات المناخية باستخدام التحليل متعدد المعايير.

ويهدف البرنامج الى تحديد اهم المتطلبات الآنية والعاجلة للتكيف مع التغيرات المناخية وكذا وضع اجراءات تترجم اخيرا الى مقترحات ومشروعات.

حضر فعاليات الورشة الاخ المهندس محمود مشديوة رئيس هيئة حماية البيئة والاخ انور عبدالعزيز مدير البرنامج والاخ عبدالرحمن عبدالله سعد القائم باعمال مدير هيئة حماية البيئة فرع عدن.

المحرره

eltaf_hamdani@maktoob.com

ملامح مقترحة لاستراتيجية العمل البيئي

طلال منيباري

ان الامر الذي يقلقني وقد قدر لي ان انشغل اساسا في العمل والقضايا البيئية في السنوات الاخيرة، هو ظاهرة نعيشها منذ زمن غير قصير، الا هو تزامن صدور التشريعات واللوائح في شأن الحفاظ على البيئة او اصحاحها، مع استمرار التدهور في احوالها بشكل عام، ولما كنت لااملك حتى الآن الجواب الشافي عن هذه الظاهرة الفريدة.

فاني اطرحها لكي نمعن النظر فيها جميعا، وحتى يوفقنا الله لتجاوز هذا الوضع المزعج.

ان اليمن تعتبر كغيرها من البلدان النامية حديثة عهد بالادارة البيئية، ولاتزال اطرها التشريعية والمؤسسية والاقتصادية والتكنولوجية بحاجة الى تحسين لتطوير ادارة الموارد الطبيعية فيها.

ولم تكن الادارة البيئية من ضمن اولويات الدولة اليمنية الحديثة ولم تحظ بالاهتمام الرسمي الا في السنوات القليلة الماضية وقد حظيت القطاعات التالية بالاولوية في الخطة الوطنية للاجراءات البيئية:

١ – ادارة موارد المياه.
٢ – ادارة موارد الاراضي.
٣ – ادارة الموائل الطبيعية.
٤ – ادارة المخلفات.

ونقطة البداية المنطقية الاولى هي ادراك المشكلة وهي تحسين وضع احوال البيئة والسعي المتواصل في علاج ما قد يكون قد اصابها من ضرر ونرى من الافضل تحديد القضايا البيئية التي يرى التركيز عليها وتحليلها تحليلا دقيقا لفهم طبيعتها.

واسبابها ومدى خطورتها.

عندما تتحدد المشكلة وابعادها و اسبابها يصبح الامر – الآن – هو اعداد الخطط لمواجهتها، وفي حدود الامكانات المتاحة للمجتمع. اي في اطار تخطيط استراتيجي يحدد الاهداف طبقا لترتيب الاولويات وللامكانات المتاحة للمجتمع.

ان الخطة الرئيسية لدورة ادارة البيئية تسير في الخطوات التالية:

١ – ان يكون لدينا تصور استراتيجي من خلال مجموعة من الادوات التشريعية (القوانين واللوائح التنفيذية) والتي هي اولى الادوات اللازمة لتحسين الاهداف، لانها تحدد تفصيلا وفي مختلف اوجه النشاطات التي تؤثر في البيئة.

٢ – توفير الاطار المناسب لتطبيق هذه التشريعات، اي تنظيم اداري يتوقف بحكم الضرورة على المواد المتاحة .. ويعمل هذا التنظيم على تحديد المتطلبات والمعايير التي تحقق التخطيط الاستراتيجي في مجموعات من اللوائح التنفيذية واساليب العمل والاوامرالادارية بل حتى الادوات الاقتصادية التي تساعد على تحقيق اهداف التشريع.

٣ – تأتي بعد ذلك مجموعة من الادوات الاجرائية او الاشتراطات الخاصة مثل التراخيص الخاصة بانشطة معينة في حالات معينة (كدراسات تقييم الآثار البيئية للانشطة)، والتشريعات واللوائح والتراخيص الخاصة بانشطة معينة في حالات معينة (كدراسات تقييم الآثار البيئية للانشطة)، والتشريعات واللوائح والتراخيص تحدد تفصيلا مايفترض الالتزام به في الانشطة المختلفة في كل مكان وكل وقت حفاظا على احوال البيئة طبقا للاستراتيجية والاهداف المقررة على المستوى الوطني.

٤ – يأتي دور الرقابة والتفتيش من خلال التأكيد من تحقق هذا الالتزام وجمع البيانات وتحليلها، كما ان هناك تمط من الرقابة تقوم به المنشأة بذاتها وبشكل مستمر لمتابعة التزامها بالمتطلبات ويكون دور النقابة والتفتيش هو التأكد من دقتها بواسطة الاختبارات الدورية.

٥ – اخيرا هناك حاجة الى مراجعة هذ الاجراءات وتحليل نتائجها ومايكشف عنه تطبيقها من قصور تمهيدا لتعديل التشريعات واللوائح.

ان عرض الآثار المباشرة لكل الانشطة التي تجري في المجتمع لتوفير احتياجاته من السلع والخدمات بكل انواعها، اذ ينتج عن كل واحدة من هذه الانشطة، اضافة الى ماينتج عن كل واحدة من السلع والخدمات بكل انواعها، اذ ينتج عن كل واحدة من هذه الانشطة اضافة الى ما ينتجه من السلع ويقدمه من الخدمات انبعاث مخلفات غازية وسائلة وصلبة هي التي تحدد تراكمها في بيئة معينة (محلية او وطنية) الاحوال السائدة في هذه البيئة.

ولدينا دائرتان للادارة البيئية :

دائرة صغرى التي تراقب الانبعاثات والتصريفات من نشاط انتاجي او خدمي ما ، والمهم هنا توضيح دور المعايير والمواصفات لمختلف الانبعاثات وعلاقتها برصد الاحوال السائدة حفاظا على البيئة وصولا الى تنميتها.

دائرة كبرى : تقوم برصد نوعية البيئة السائدة في مختلف ارجاء الوطن، ومدى مطابقتها لمعايير سلامية البيئة الدولية وفي كلتا الدائرتين فاننا يمكن ان نرى مجاميع متجانسة :

١ – جمع المعلومات وتحليلها ونشرها.
٢ – وضع المعايير ومتطلبات التأكد من الالتزام بها.
٣ – متابعة الالتزام بالمتطلبات البيئية والالتزام بها عندما يقتضي الامر ذلك.
٤ – التوعية والتعليم والتدريب.

ويكون المبدأ ذا شقين :

١ – تنسيق جهود عدة اجهزة او مؤسسات اخرى.
٢ – التنفيذ بمشاركة اجهزة او مؤسسات اخرى.

الا ان هذا يلقي مسؤولية التأكد من ان طرق تقييم الآثار البيئية للمشروعات المزمع اقامتها او الرصد الذاتي للاثر في نشاط المنشأة سليم علميا واداريا ويعكس صورة صادقة طوال الوقت.

ان الاجهزة القائمة على شؤون البيئة حديثة وضئيلة الحجم بالنسبة للمهام المنوطة بها، وحجم المجتمع المكلفة برقابته وتعديله حماية البيئة هي ايضا قليلة الخبرة بالمشاكل التي تتعرض لها وبطرق معالجتها في اطار الواقع.

ولسنا في حاجة الى ان نتوقف طويلا امام مسألة الوعي العام بالمشكلة وحرص المجتمع على حلها. اذ من دون هذا الاهتمام على المستوى الشعبي الذي يقوم على فهم سليم للوضع القائم وسبل تعديله فلن يحقق اي من الادارات السابقة الجدوى المتوقعة من استخدامها.

ان اهم الاسباب هي ان المشاكل البيئية لاتظهر فجأة بل نتيجة تراكمات على امتداد عدد من السنين ان الادارة البيئية ذات خصوصية فريدة فهي تقطع عرضا في كل قطاعات النشاطات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، ومن ثم تحتاج الى آليات تتجاوز الحدود الفاصلة بين المسؤوليات الرأسية التي تمثل النمط التنظيمي المألوف في ادارة شؤون المجتمع، لتجمع بين هذه التنظيمات الرأسية في جهد مشترك، اقل مايقال في شأنه انه غير مألوف وغير مستحب ويواجه عادة مقاومة غير هينة من قيادات التنظيمات الرأسية التقليدية وخاصة في الدول النامية.

ان الهدف الاساسي الذي نركز عليه هو ان دراسة البيئة ليست عملا منفصلا عن جهد التنمية ولاعملية استعراض علمي. انها دراسة ترتبط ارتباطا عضويا بالتنمية بل وباستمرار الحياة نفسها، وهذه هي الصورة التي نربط فيها مابين التنمية والبيئة، وهذا هو التغير الذي حدث في مفهوم البيئة في العالم، لم يعد الامر امر هواء ملوث او مياه غير نقية، بل اصبحت القضية هي استمرار الحياة نفسها في بيئة ما، وبمستويات لائقة من الوفاء بالحاجات الاساسية والرفاه الاجتماعي.

في مطالبات شعبية واسعة النطاق:

المياه..ورسوم الصرف الصحي المرهقة!

(٧٠-٨٠٪)من قيمة الاستهلاك..بحاجة إلى مراجعة!

نعلم ماللمياه من أهمية في حياة الناس، إذ لايمكن تصور حياة على الارض بدون الماء.. وهي المادة التي يحاول العلماء اليوم اكتشاف أثرها على الكوكب الاحمر (المريخ) في محاولة لإثباث أن الماء قديكون موجوداً في كواكب اخرى، غير كوكبنا أو أن ذلك قد يفضي إلى إكتشاف حياة في أزمان سابقة قبل إكتشاف الارض التي خلقها الله تعالى واسكن فيها كل المخلوقات وأجرى فيها البحار والمحيطات والأنهار والعيون..الخ..

نعمان الحكيم

هذه الاهمية التي قد لاتبدو للعيان بهذه الضخامة والخطورة إلا من ناحية الدراسة العلمية المتأنية وخطورة نضوب المياه وإستحالة الحياة، اللهم من بدائل قد تكون مكلفة وغير متاحة لغالبية الناس، وقد تكلف شربة الماء في المستقبل المنظور حياة بأكملها..وهو مايتم تداوله في الموروث من كلام العرب،كأهمية للمياه التي قد لاتساوى الثروة شربة ماء، مهما كان حجمها وضخامتها!

والماء في حياتنا اليوم مهم أكثر من أي مادة أو ثروة، ذلك لأن أجسامنا مكونة من الماء في ثلاثة أرباعها، بمثلما هي الكرة الارضية: ثلاثة أرباعها ماء(بحار) والربع الأخير(اليابسة).. وهذا يعطي توازناً من خالق الكون جل جلاله..وهو القائل:"وجعلنا من الماء كل شيء حي..".

إن إنحسار منسوب المياه الذي بدأ في السنوات الاخيرة يشكل ضغطاً على الجهات المعنية بتوزيع هذه الثروة من جهة، وعلى الناس عامة من مستخدمي المياه من جهة أخرى، قد وصل إلى حلول لم تكن في الحسبان ، إذ أن الرؤية الحكومية المستندة إلى الابحاث والتجارب المحيطة بنا قد أفضت إلى إبتكار طرق وأساليب تمكن من الحفاظ على المياه، لكنها وأن كانت قد أثبتت جدواها.. إلا انها أتت على إثقال كاهل المواطن في المدينة فقط، أما في الريف فليس هناك شيء من هذا القبيل بل ويتفاوت ذلك من مدينة إلى اخرى ولاندري كيف تم الاخذ بهذه الاساليب دون الدراسة والتمحيص لحالات الناس المعيشية ودخولهم المادية، على الاقل في المتوسط من سكان المدن لكي ينبني هذا الحل بشكل لايقبل الجدل ، ولايرهق هذا على حساب ذاك!

إن حرصنا على ثروة الماء والحفاظ عليها ينبغي ان يكون مشتركاً فيما بين الحكومة ممثلة بمؤسسة المياه والصرف الصحي والمواطنين المستفيدين والدافعين لقيمة الماء، ولاينبغي ان يختل الميزان ليرهق الناس على حساب دعم المؤسسة التي هي في الاساس جهة تعمل لخدمة الناس من منطلق (الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلأ) وهو مضمون حديث نبوي شريف!

إن إقرار أن يكون مانسبته(٧٥٪)أو(٧٠٪) من قيمة الاستهلاك الشهري مضافاً على فاتورة الاستهلاك تحت مسمى(صرف صحي) يكون أمراً مجحفاً وهو في نظر الكثيرين حرام في حرام، إذ كيف يتم إحتساب هذه النسبة الكبيرة جداً لتصل مع إضافات أخرى، مثل:(تحسين مدينة، نظافة، مجالس محلية، خدمات، وإيجارعداد..إلخ..) إلى اكثر من(٨٠٪) من قيمة الماء المستهلك.. في حين هناك فاقداً وتبذيراً في مؤسسات ومرافق الدولة، لو احسنا حسابه والفائدة منه لصالح المواطن، لكان هذا الارهاق أقل بقليل من هذه النسبة المرهقة!

ويرى البعض ان تلك الضرائب قد تم سنها بدون أي إعتبار للحالة الإقتصادية للناس، وللوضع الاقتصادي للبلد، ولحجم السكان الذين يحصلون على مياه عذبة للشرب والأكل.. كما لم يتم وضع معالجات حقيقية لمن يستنزفون المياه، بشهادة الحكومة التي ترى ان ٨٠٪من المياه تذهب في زراعات الاعلاف والقات والبساتين والعشوائيين الذين لارادع لهم..فهل هذه أمور تدعونا للتبصر وإحقاق الحق بميزان العدل والضمير؟!

نعتقد جازمين ان مسألة كهذه بحاجة لقرار وجريء يكون لحل هذه المشاكل بعين العدالة والانصاف والمسؤولية.. حتى لاتظل الامور تراوح ويمحق الله هذه الاعمال ولايبارك فيها من منظور"إذا توليتم فاعدلوا" والعدالة اساس الحكم أو الملك كما تعلمنا!

الدعوة هنا للمحافظ أحمد محمد الكحلاني..الذي نثق بأنه سيولي موضوع مياه عدن أهمية فائقة بمثل أهمية المدينة لليمن كلها.. وهل هناك شيء أهم من أن ننصف الناس ونجعلهم في صف المؤيد القانع بالإجراءات عن حق وحقيق بعيداً عن رمي الاخطاء على البسطاء الذين هم ثروة البلد وعماده القويم؟!

المحافظ الكحلاني..نناشدكم المراجعة لهذا الاجراء بمثلما فعل محافظ حضرموت/عبدالقادرهلال.. وثقوا أن فخامة الرئيس سيكون مؤيداً لاصلاحاتكم وداعماً لأي إجراء يكون لصالح المواطن والوطن على السواء.

والله يهدينا جميعاً إلى صواب الفعل المحمود.. آمين!

أخبار بيئية

الحيد المرجاني مهدد بالدمار

وجه الاتحاد العالمي للشعب المرجانية في نيويورك نداء عاجلا الى الحكومة الاسترالية لاتخاذ الاجراءات العاجلة لمواجهة الاخطار الداهمة التي يتعرض لها الحيد المرجاني في استراليا.

والمتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة في مواسم عديدة خلال العام .. وتجاوزات الغواصين وتسرب المواد الملوثة من المنشآت الصناعية والتجمعات المدنية.

وقالت اللجنة العلمية المنبثقة عن الاتحاد ان الملوثات الموجودة في البحر تعمل على طرد الكائنات الدقيقة التي تقوم ببناء المستعمرات المرجانية مايؤدي ايضا الى فقدان اللون الطبيعي للمرجان.

ويقدر الباحثون انه في حال استمرار تلك الظاهرة على حالها، يمكن ان يتعرض الحيد المرجاني للدمار خلال ٥٠ عاما.

الصيد الجائر يهدد سمك القد

تتجاهل وزارات الصيد في الاتحاد الاوروبي طوال السنوات الست المنصرمة التحذيرات الصادرة عن العلماء بضرورة التوقف عن صيد سمك القد من بحر الشمال، حتى لاتنقرض هذه الفصيلة من اعماق هذا المسطح المائي.

تماما كما حدث في منطقة نيوفاود لاند داخل المياه الاقليمية الكندية في التسعينات من القرن الماضي.

ولتأكيد خطورة المشكلة نصح المجلس العالمي لاستكشاف البحار الذي يتخذ من كوبنهاجن مقرا له بوقف صيد سمك القد تماما من بحر الشمال.

وكانت استجابة السلطات الاوروبية المختصة متواضعة عندما خفضت معدل الصيد بنسبة ١٥٪ ليصل اجمالي كمية الصيد السنوية الى ٢٧ الف طن.

برنامج عالمي لحماية الذئب الأثيوبي

ادرجت المنظمة العالمية لحماية الفصائل المهددة بالانقراض على قائمتها مؤخرا الذئب الاثيوبي الذي يعد من اندر فصائل الكلاب في العالم، وذلك لان مواطن عيشه باتت تنحسر كثيرا على ضوء التطور العمراني كما ان القرويين يعمدون الى قتله بحجة مهاجمته للحيوانات المنزلية.

وفي العام ١٩٩١م انتشر مرض الكلب في اثيوبيا ولم يبق الا على ١٢٠ حيوانا من هذه الفصيلة وبعد عشر سنوات وصل عددها الى (٥٠٠) على الرغم من جهود الحماية الصارمة.واليوم تخشى جمعية حماية الذئب الاثيوبي على هذا الحيوان من الانقراض التام، اذا ماتفشى المرض من جديد. لذا أقترح القائمون عليها الشروع في برنامج لتطعيم جميع تلك الحيوانات في البرية.

دُنافة وأم الحجار

محمد مرشد الأهدل

يؤكد الكثير من المختصين الذين زاروا اليمن، ان منطقة (جولد مور) المعروفة بالساحل الذهبي في مدينة التواهي محافظة عدن، تشتهر بخلجانها وشواطئها الذهبية على المستويين الاقليمي والدولي.

ومؤخرا (منتصف فبراير الماضي) زار عدن احد علماء النبات في العالم من جامعة (اندبره) البريطانية واكد وجود دراسة حصر للنباتات في منطقة (الشعب المرجانية) في جولد مور تعود الى عام ١٨٣٠م وهذا يعني ان الغطاء النباتي فيها بفضل الله تعالى متميز ويعتبر احد المقومات الطبيعية التي يتوجب الحفاظ عليها.

وتوجد في (جولد مور) مناطق (وادي ام الحجار ووادي وجزيرة دنافة) واستنادا الى المختصين في علوم البيئة والجيولوجيا في بلادنا، فان الظواهر في هذه المنطقة هي (خلجان محمية وتلال شعاعية) والبيئة والتنوع الحيوي فيها هي البيئة المكتنفة بين (جبل وبحر)، فاذا تم الاعتداء او تجاوز هذه الخصائص ، تحصل كارثة وتتضاعف التكلفة.

كما تؤكد الدراسات والبحوث ان (دنافة وام الحجار) وسواحل وخلجان اخرى تعتبرآخر منطقة بيئية معزولة مازالت تحتفظ بالتنوع النباتي والحيواني البري والبحري.. وتضم قطاع نباتي جدير بالاهتمام، فقد تم وفقا لاحصائيات رسمية تسجيل (١٧) عائلة نباتية و(٢٥) نوعا نباتيا مابين اشجار وشجيرات واعشاب وكائنات برية اخرى الامر الذي يستوجب التوظيف الحقيقي للموروث الطبيعي والآثاري لمنطقة جولد مور، ضمن الموروث الطبيعي التاريخ لمدينة عدن اسوة في دول العالم عامة، ودول الجوار خاصة التي ادركت اهمية وقيمة مثل هذه المواقع ذات المقومات الطبيعية بحيث لايسمح للاستثمار فيها الا بعد تنفيذ دراسات شاملة لاستكشاف الخصائص وتحقيق البدائل الاصلح لتوظيف هذا الموروث الذي قد يتجاوز النطاق المحلي الى الاهمية الاقليمية.

و حسب المصادر البيئية فان النية حاليا تتجه في الشروع بان تكون بعض هذه الظواهر في بلادنا ضمن الموروث العالمي لدى المنظمات الدولية، اسوة بدول الجوار.

ولاهمية الموضع بادرت السلطة المحلية في مديرية التواهي اثناء الاحتفال باليوم الوطني للبيئة (٢٠ فبراير) وبالتنسيق والتعاون مع (برنامج الادارة المستدامة للموارد الطبيعية) بالهيئة العامة لحماية البيئة وكذا القطاع الخاص، بعقد حلقة نقاش خاصة (بالاستثمار واولويات استخدام الارض في مناطق جولد مور) وقد خرجت بتوصيات هامة وعاجلة اكدت اهمية دراسة القدرة الاستيعابية لمناطق جولد مور وعمل مخطط توجيهي تفصيلي لها باسرع وقت ممكن واعلان منطقتي وادي ام الحجار ووادي وجزيرة دنافة مناطق محميات بيئية لاغراض السياحة البيئية والعلمية فقط ومنع البناء على الجبال والمنحدرات الجبلية الا للمصلحة العامة ما لم يكن هناك بديل وبعد اجراء دراسة تقييم الاثر البيئي.

فهل يمكن القول ان مخرجات حلقة النقاش ينبغي الاهتمام بها من قبل قيادة المحافظة باعتبار انها قد عكست الحرص والقلق على هذا الجانب الهام الذي يمس الحياة الخاصة والعامة؟! والاستفادة من تجارب دول الجوار ومعالجاتها الحالية للاختلالات التي لحقت بالبيئة جراء تنفيذ المشاريع التنموية التي لاتلتزم بدراسة تقييم الاثر البيئي وشروط التنمية المستدامة.